

Distr.: General
6 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق

الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع

الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المقدم من الخبرة

المستقلة بشأن مسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة

والمرافق الصحية، السيدة كاتارينا دي بوكيرك



تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، السيدة كاتارينا دي بوكيرك

موجز

تتقدم الخبرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية بهذا التقرير إلى الجمعية العامة وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٢. وتركز الخبرة المستقلة في التقرير على إمكانية إسهام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز خاص على الغاية ٧ جيم منها. وتستهل التقرير بموجز قصير عن تاريخ الأهداف الإنمائية للألفية والصفات المحددة لها وتحلل ما تنطوي عليه هذه الأهداف من إمكانية المساعدة على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تدريجية. وتتابع تقريرها بدراسة السبل التي يمكن لحقوق الإنسان بواسطتها معالجة عدد من الثغرات الماثلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتعميم الحصول على الخدمات ذات الصلة، والتعاون والمساعدة الدوليين، وصياغة غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد أكثر الجماعات تهميشا وحرمانا، وإيلاء اهتمام خاص بها، ومشاركتها، وتعزيز النهج المشتركة بين القطاعات، والخضوع للمساءلة. ويتضمن الفرع الختامي للتقرير استنتاجات وتوصيات.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - تاريخ الأهداف الإنمائية للألفية والوعد بتحقيقها، بما في ذلك الهدف ٧
٨	ثالثا - مساهمات حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٧
٩	ألف - مفهوم التحقيق التدريجي لحصول الجميع على الماء والمرافق الصحية
١٣	باء - التعاون والمساعدة الدوليان
١٥	جيم - مواءمة الأهداف والمؤشرات مع حقوق الإنسان
٢٠	دال - النظر إلى ما بعد المعدلات العامة: عدم التمييز
٢٤	هاء - المشاركة والتمكين
٢٥	واو - النهج المشتركة بين القطاعات ومعالجة الأسباب الجذرية
٢٧	زاي - تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي
٣٠	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة من الخبرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/١٢. ويبحث التقرير إمكانية إسهام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بوجه خاص على الغاية ٧ - جيم منها، على النحو الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٢/٧. ويبدأ التقرير بموجز قصير لتاريخ الأهداف الإنمائية للألفية والصفات المحددة لها. ويحلل التقرير احتمالات أن يساعد إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينظر أيضا في عدد من الثغرات التي ينطوي عليها إطار الرصد وتأثير قانون حقوق الإنسان في التصدي لهذه الثغرات. وأخيرا، يقدم التقرير توصيات بشأن إمكانية إسهام إطار حقوق الإنسان في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، لصالح ما يبذل من جهود عادلة ومستدامة من أجل القضاء على الفقر، فضلا عن زيادة الاتساق القانوني وفي مجال السياسات على الصعيدين العالمي والوطني.

٢ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نظمت الخبرة المستقلة في نيويورك عدة اجتماعات ثنائية ومشاورات للخبراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (وبخاصة الهدف ٧ منها) وحقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية، مع خبراء في قانون حقوق الإنسان وفي مجال المياه والمرافق الصحية والتنمية. وواصلت إجراء مشاورات غير رسمية مع الخبراء والعاملين في مجال التنمية، والدول ومنظمات المجتمع المدني حتى حلول مطلع عام ٢٠١٠. وكانت وجهات النظر التي أُبدت والخبرات التي عُرضت أثناء تلك المشاورات ذات فائدة همة بالنسبة للخبرة المستقلة في صياغتها لهذا التقرير. وهي تتوجه بالشكر إلى جميع من تبادلوا معها وجهات النظر.

ثانيا - تاريخ الأهداف الإنمائية للألفية والوعد بتحقيقها، بما في ذلك الهدف ٧

٣ - في إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)، تبني قادة من ١٨٩ دولة رؤية للعالم تعمل في سياقها البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار شراكة

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

تتوخى القضاء على الفقر المدقع. ولتوفير إطار لقياس التقدم المحرز، قُسمت في وقت لاحق الالتزامات بالقضاء على الفقر الواردة في الفرع الثالث من الإعلان، إلى ثمانية أهداف إنمائية للألفية، و ١٨ غاية و ٤٨ مؤشراً^(٢). وتعالج هذه الأهداف العديد من أبعاد الفقر، مثل الفقر المرتبط بالدخل، والجوع، ونقص التعليم، والمرض، وعدم كفاية فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية. ووضع هؤلاء القادة أيضا مسؤولية تقديم المساعدة، في مجالات منها التجارة والمعونة وتخفيف عبء الدين، على عاتق المجتمع الدولي.

٤ - ومن بين السمات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية الإيجاز والبساطة. فلم يكن القصد من وضع الأهداف اعتبارها استراتيجية إنمائية كاملة، وينبغي أن تفسر في سياق الالتزامات العالمية الأوسع نطاقا، بما في تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، كما ورد في إعلان الألفية. وليست الأهداف الإنمائية للألفية في حد ذاتها دواء شافيا من جميع العلل والأسقام: فلا يمكن تحقيق أي مجموعة من الغايات ما لم تتوافر لها المؤسسات والسياسات العامة الأساسية المناسبة. وبالرغم من أن للأهداف العالمية أهمية في وضع مقاييس مشتركة لإحراز التقدم، فإن تطبيقها على الصعيد الوطني قد يقتضي تكييفها. ونظرا لكون الأهداف الإنمائية للألفية تُفهم في إطار هذه القيود، وتقترب بسياقاتها وتصمم وفقا لمعايير حقوق الإنسان ولأولويات والخصائص الوطنية، فإنها توفر إطارا لتتبع التقدم المحرز في التنمية البشرية، وخيارات الإبلاغ ورصد السياسات العامة، وتحديد الموارد والثغرات في القدرات وتعبئة التدفقات المالية الضرورية، وفي الوقت ذاته، الإسهام في أعمال حقوق الإنسان بصورة تدريجية.

٥ - وتُلزم الغاية ٧ حيم المجتمع الدولي بـ "تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥". أما المؤشر المستخدم في ذلك فهو "نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب أو مرافق صحية محسنة، في المناطق الحضرية والريفية". ولم يتم الإسهاب في تحديد صفة "محسنة"، لكنها تُفهم في الممارسة العملية بأنها كل ما يدل على مصادر مياه أو نقاط تقديمها، يكون من المرجح، بحكم طبيعة تشييدها وتصميمها، أن تحمي المياه من التلوث الخارجي؛ والمرافق الصحية التي تمنع، بصورة صحية، أي تلامس بين

(٢) نُقِّحت في وقت لاحق لتشمل أربع غايات جديدة، وافقت عليها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، والمؤشرات الإضافية ذات الصلة.

فضلات الإنسان والبشر^(٣). ويعد البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لرصد خدمات المياه والصرف الصحي، الآلية الرسمية للأمم المتحدة المكلفة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية. ويتولى البرنامج نشر تقديرات كل سنتين عن إمكانية الحصول على مصادر مياه ومرافق صحية محسنة في جميع أنحاء العالم، ويستمد البيانات من استقصاءات الأسر المعيشية والتعدادات.

٦ - ولئن كانت الغاية ٧ - جيم تكتسي أهمية بالغة بحد ذاتها، فلا غنى عنها أيضا في تحقيق غيرها من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك كما يلي:

(أ) الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية يمكن أن يقلل من مخاطر وفيات الأطفال بنسبة خمسين في المائة (الهدف ٤)^(٤)؛

(ب) إمدادات المياه النظيفة وخدمات المرافق الصحية تقلل من الإصابة بالأمراض، مثل فقر الدم ونقص الفيتامينات التي تنال من صحة الأم (الهدف ٥)^(٥)؛

(ج) سوء النظافة الصحية الناجم عن عدم الحصول بصورة كافية على المياه والمرافق الصحية يعرض الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى مخاطر متزايدة للإصابة بالأمراض، ورداءة المرافق الصحية تساهم في الإصابة بالمalaria التي تؤدي

(٣) انظر مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية: التعاريف والأساس المنطقي والمفاهيم والمصادر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XVIII.(8) الصفحات من ٦٤ إلى ٦٨ من النسخة الأصلية؛ والبرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لرصد التقدم المحرز في مجال إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية (متاح على الموقع الشبكي www.wssinfo.org)، تحديث عام ٢٠١٠، الصفحة ٣٤ من النسخة الأصلية. وتشمل الأمثلة على مصادر المياه المحسنة ما يلي: المياه المنقولة بالأنابيب إلى المساكن أو قطع الأراضي أو الحدائق المتزلية؛ والصنابير أو الأسبلة العامة؛ والآبار الأنبوبية أو الآبار الارتوازية؛ والآبار المحفورة الحممية؛ والينابيع الحممية ومياه الأمطار المجمعة. وتشمل الأمثلة على المرافق الصحية المحسنة المرافق ذات التنظيف بالرحض أو السكب الموصولة بشبكات مجاري مياه الصرف؛ وخزانات تعفين أو مراحيض الحفر؛ ومراحيض الحفر المحسنة التهوية؛ ومراحيض الحفر المزودة بالمبال؛ والمراحيض السمادية.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦: ما وراء الندرة: السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية (٢٠٠٦)، الصفحة ٢٣ من النسخة الأصلية.

(٥) المرجع نفسه.

بحياة نحو ١,٣ مليون نسمة سنوياً، ٩٠ في المائة منهم أطفال دون سن الخامسة (الهدف ٦)^(٦)؛

(د) مهام جمع المياه وعدم وجود مرافق صحية كافية أو مناسبة تؤدي إلى حرمان الفتيات من الالتحاق بالمدارس، وتؤدي الأمراض ذات الصلة بالمياه مثل الإسهال إلى إهدار ٤٤٣ مليون يوم دراسي كل عام (الهدف ٢)^(٧)؛

(هـ) عدم توفر مرافق صحية كافية بالنسبة للعديد من النساء والفتيات، يعني ضمناً فقدانهن لكرامتهن ويمثل مصدراً لعدم شعورهن بالأمن. فمسؤوليات الإناث عن جمع المياه والوقت الذي يقضونه في رعاية أقربائهن المصابين بأمراض ذات صلة بالمياه تقلل من فرصة مشاركتهن في الأنشطة الإنتاجية (الهدف ٣)^(٨)؛

(و) بالنظر إلى ما هو أبعد من توفير إمدادات المياه الأساسية للاستخدام الشخصي والمترلي، يشكل عدم وجود المياه النظيفة والمرافق الصحية أيضاً سبباً رئيسياً من أسباب الفقر وسوء التغذية، كما قد يؤدي انعدام الأمن المائي المتصل بتغير المناخ إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية. بما يتراوح بين ٧٥ و ١٢٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٨٠ (الهدفان ١ و ٧)^(٩).

٧ - ويمكن أن تشكل الأهداف الإنمائية للألفية سبيلاً قيماً لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة تدريجية. بيد أن بزوغ بؤادر الأزميتين العالميتين المالية والاقتصادية، التي تأتي لتضاف إلى أزمات المياه والمرافق الصحية والغذاء والمناخ على الصعيد العالمي، قد عرّض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. فالعالم يبدو أنه يسير على الدرب الصحيح نحو تحقيق الهدف المتعلق بالمياه، وإن كانت هناك مشاكل كبيرة تطفو على السطح عندما يتجاوز المرء مجاميع ذلك على الصعيد العالمي ويدرس أوجه التفاوت على الصعيد الإقليمي وداخل البلد الواحد. فوفقاً لأحدث التقديرات، يعتمد ٨٨٤ مليون نسمة عبر العالم على مصادر مياه غير محسنة^(١٠). ويعيش ٨٤ في المائة منهم في المناطق الريفية^(١١). ولا يزال

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٤.

(١٠) منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، انظر الحاشية ٣ أعلاه، الصفحة ٧ من النسخة الأصلية.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

توفير خدمات الصرف الصحي يشكل الشاغل الأكبر، لأنه أحد أبعد الغايات عن مسارها المحدد لها. فلا تتوافر لمن بلغ عددهم ٢,٦ بليون نسمة عبر العالم المرافق الصحية المحسنة ولا يزال ١,٢ بليون نسمة - معظمهم في المناطق الريفية - يمارسون التغوط في العراء^(١٢). فإذا استمر التقدم نحو هذه الغاية بمعدله الراهن، فإن فرصة تحقيقه بالكامل ستقل بنسبة ١٣ نقطة مئوية، مما يعني أن ٢,٧ بليون نسمة سيظلون بدون إمكانية الحصول على خدمات محسنة في مجال المرافق الصحية بحلول عام ٢٠١٥^(١٣). وحتى في حال تحقيق هذه الغايات، سيظل الكثير من الناس غير قادرين على الحصول على المياه والمرافق الصحية. ومن ثم، فلا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الحصول على المرافق الصحية والمياه على حد سواء.

ثالثاً - مساهمات حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٧

٨ - يبدو أن هناك افتراضاً واسع الانتشار في أوساط معينة بأن الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان ما هي في الحقيقة إلا الشيء ذاته، ولذا فإن تحقيق الأولى منهما بشكل فعال يبدد أي قلق يتعلق بالثانية. وأحد أهداف هذا التقرير هو معالجة هذا الافتراض، وتبيان الفروق الهامة، وكذلك تبيان أوجه التآزر الممكنة بين الأهداف وحقوق الإنسان، وتوضيح سبب كون التركيز على حقوق الإنسان بشكل واضح هو إجراء لا غنى عنه.

٩ - ورغم التقيد على نطاق واسع بمختلف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لم تدمج معايير ومبادئ حقوق الإنسان إلا بشكل انتقائي في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تلك المتصلة بالغاية ٧ - جيم، وهي غير موجودة فعلاً في إطار التعاون العالمي. وهناك مجموعة من الأسباب لهذا الانفصام. فمشروع الأهداف الإنمائية للألفية والقانون الدولي لحقوق الإنسان لهما تاريخان متميزان جداً، وهناك تباين منهجي وتفتت مؤسسي لم يتم تداركهما بشكل مطرد إلا في الوقت الراهن.

١٠ - أما الإيضاحات بالنسبة للتقدم غير الكافي المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فهي محددة المضمون ومعقدة على السواء. فحقوق الإنسان لا توفر جميع الأجوبة. بيد أن هناك عدداً من الأساليب الهامة التي يمكن بواسطتها لإطار عمل حقوق الإنسان أن يساعد في سد الثغرات الهامة التحليلية والتنفيذية القائمة في الاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد أن يُنظر إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان على أنه التزام أساسي

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٢٢.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

فيما يتعلق بالجهود العالمية المبذولة لبلوغ الأهداف^(١٤). وفي حين أن حقوق الإنسان تنطوي على التزامات ملزمة قانونا ولا تحتاج إلى تبريرات مساعدة، إذ هناك أدلة متزايدة على أن النهج المستندة إلى حقوق الإنسان لا تستطيع أن تعزز العمليات الإنمائية الشاملة فحسب بل تستطيع أيضا أن تساعد في التوصل إلى نتائج إنمائية أكثر إنصافا واستدامة. ولقد تبين أن للمطالبات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية - الاقتصادية القابلة للتنفيذ آثار واسعة النطاق في إنقاذ الأرواح^(١٥).

١١ - وفي إطار معايير معينة، يمكن النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية على أنها تكمل الجهود الوطنية المبذولة لإعمال حقوق الإنسان وتسهم فيها. ويمكن أن تضطلع بهذا من خلال تعزيز الالتزام السياسي الذي يصاحبها بالنسبة لإشباع احتياجات أساسية معينة - بما فيها المياه والمرافق الصحية - وتحت حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن خلال تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار الهدف ٨، حيث تدعو الحاجة إلى ذلك. بيد أن الغايات والمؤشرات المتفق عليها على المستوى العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تعكس بعض التوترات والتناقضات العارضة بالنسبة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وما لم تحل هذه المشاكل، فقد لا تقتصر النتيجة على عدم تماسك في السياسات فحسب، بل أيضا قد تنتهك الاستراتيجيات الإنمائية المستندة إلى الأهداف عن غير قصد المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ألف - مفهوم التحقيق التدريجي لحصول الجميع على الماء والمرافق الصحية

١٢ - تتعلق المسألة الأولى بنطاق الطموح المتمثل في الأهداف. وتهدف الغايات فيما يتعلق بالحصول على المياه والمرافق الصحية إلى خفض الحصول عليها بمقدار ٥٠ في المائة حتى عام ٢٠١٥. ولكن الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لا تقف عند الخفض بنسبة ٥٠ في المائة أو عند أي معيار تحكيمي آخر. ومهما تكن الفترة الزمنية التي يمكن أن تثبت واقعيتهما، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يتطلب أن تهدف الدول في نهاية الأمر إلى الوصول إلى التغطية الشاملة وذلك في إطار حدود زمنية تتواءم مع حالة البلد. ولا شك أن تحقيق الغايات

(١٤) انظر نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) الفقرة ٢٦؛ وخطة عمل أكرا (متاحة على الموقع الشبكي www.oecd.org).

(١٥) "عناصر من أجل بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ورقة تحليلية من وضع الرئيسة - المقررة كاتارينا دي ألبوكيرك، (E/CN.4/2006/WG.23/2)، الفقرات ٦١-٦٦؛ فارون غوري ودان برينكس، الناشران، ... السعي إلى العدالة الاجتماعية: الإنفاذ القضائي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في العالم النامي: (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٨).

العالمية للأهداف الإنمائية للألفية سيمثل نجاحا كبيرا بالنسبة لبلدان كثيرة؛ لكن من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن هذا سيشترك ٦٧٢ مليون نسمة بدون ماء و ١,٧ بليون نسمة بدون مرافق صحية في عام ٢٠١٥^(١٦). وفي هذا الصدد، تمثل بعض البلدان أمثلة بارزة. وعلى سبيل المثال، فقد وضعت بنغلاديش وجنوب أفريقيا وكينيا غايات بالنسبة للحصول على الماء والمرافق الصحية أعلى من الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، في حين تهدف سري لانكا إلى توفير الماء للجميع بحلول عام ٢٠٢٥^(١٧).

١٣ - الأهداف الإنمائية للألفية ما هي إلا غايات عالمية يتعين تحقيقها على المستوى العالمي. فينبغي عدم تطبيق الغايات بشكل متماثل على المستوى القطري في جميع الحالات. ومن الجائز بل وأحيانا من الضروري تكيف الأهداف مع مختلف الأحوال الوطنية والقيود المتعلقة بالموارد، ووضعها في سياقها. فالحد بمقدار ٥٠ في المائة من عدم حصول الجميع على الماء والمرافق الصحية قد يكون هدفا طموحا في بلدان كثيرة، لكنه قد يكون بسيطا نسبيا في بلدان أخرى. وينبغي لبلدان عديدة أن تحدد غايات تتجاوز هذا الحد والتي لا بد من تحقيقها حتى عام ٢٠١٥.

١٤ - وتتطلب حقوق الإنسان أن يتم تحديد الغايات الوطنية هذه بالرجوع إلى تقييم موضوعي للأولويات الوطنية والقيود المفروضة على الموارد في إطار كل بلد. وهذا، من حيث الجوهر، هو معنى عبارة "الإعمال التدريجي"، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالدول الأطراف ملزمة بالإعمال التدريجي للحقوق المتعلقة بالحصول على الماء والمرافق الصحية إلى أقصى حد تتيحه مواردها. كما أن المطلوب من الدول أن تتقدم نحو هدف التحقيق الكامل بأسرع ما يمكن وبأكثر الطرق فعالية، وذلك ضمن الموارد المتاحة وفي إطار التعاون والمساعدة الدوليين، حيث تدعو الحاجة. وينطوي هذا على أنه يجب على كل الدول - بما فيها الدول التي بلغت فعلا الغاية العالمية للأهداف الإنمائية للألفية - أن تواصل اتخاذ الخطوات لضمان التحقيق الكامل لحقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية. وبلوغ إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية يجب ألا يُستخدم كمبرر للتقصير في تحقيق

(١٦) منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، انظر الحاشية ٣ أعلاه، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٧) المركز المعني بحقوق السكن وحالات الإخلاء، "أهمية حقوق الإنسان في وضع السياسات المتعلقة بالماء والمرافق الصحية بالاستناد إلى الأهداف الإنمائية للألفية: تطبيق على كينيا وجنوب أفريقيا وغانا وسري لانكا ولاوس"، جنيف (٢٠٠٩)، الصفحات ٥-٧ من النسخة الأصلية؛ بنغلاديش، ورقة استراتيجية للحد من الفقر، الصفحة ١٦٨ من النسخة الأصلية ("الحكومة تتوقع تحقيق الغايات المتعلقة بتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية بحلول عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥ على التوالي").

الوصول المعمم للمياه. وخلال عملية تحقيق الوصول المعمم، قد تقدم الأهداف معايير وطنية ملائمة متوسطة الأجل.

١٥ - والتحقيق التدريجي لا يتطلب الزيادة التدريجية في عدد الأشخاص المتلقين للخدمات بقصد تحقيق حصول الجميع على هذه الخدمات فحسب، بل يتطلب أيضا تحسين مستويات الخدمة. فإطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية يرصد ما إذا كان الناس يحصلون على مرفق محسّن لمصادر المياه والمرافق الصحية أم لا، وهذا لا يسجل جميع التحسينات التدريجية الطارئة في الواقع. وعلى سبيل المثال، فإن المرافق الصحية العامة أو المشتركة لا تُعتبر تقدما نحو تحقيق الأهداف حتى ولو كان في الإمكان الوصول إليها بدون المساس بالأمن، وكانت حسنة الصيانة ونظيفة، في حين يمكن اعتبارها خطوة متوسطة للابتعاد عن التغوط علنا في سبيل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان^(١٨). وفي الوقت ذاته، فإن إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية يخفق في توفير الحوافز لتجاوز المعيار الضروري لبلوغ الأهداف^(١٩). ويشمل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان مفهوما أكثر مرونة يتطلب من الدول أن تتخذ خطوات دائمة نحو ضمان حقوق الإنسان بشكل كامل^(٢٠)، أي بلوغ مستوى كاف في الوصول إلى الهدف تحدده معايير ستبحث مرة أخرى فيما بعد. ومن الأمور المهمة أن التحقيق الكامل للحقوق في الحصول على المياه والمرافق الصحية يتجاوز مستوى الخدمات المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على هذا، فإن الدول التي بلغت فعلا هذا المستوى - حتى ولو بشكل شامل - لا يزال يُطلب منها تحسين المستويات التي تحققت، مثلا عن طريق ضمان توفير هذه الخدمات داخل المنازل.

١٦ - ومن التحديات في سياقات كثيرة التوصل إلى أحكام محددة بشأن مدى تأدية الدول لالتزاماتها بشكل تدريجي لإعمال حقوق الإنسان. إذ أنه من الصعب التقييم من الناحية الكمية ما إذا كانت إحدى الدول تُنفق، "الحُد الأقصى من الموارد المتاحة". بيد أن هناك قدرا من الأبحاث والممارسات التي أخذت في الظهور في ميدان التقييم الكمي للتقدم في مجال حقوق الإنسان، يتجه مباشرة نحو مسألة ما إذا كانت الدول تخصص موارد كافية في سبيل تحقيق التزاماتها. فإطار عمل حقوق الإنسان يتطلب دراسة الجهود المالية والسياسات المضطلع بها لإعمال حقوق الإنسان، وذلك لتقييم ما إذا كانت هذه الجهود كافية في ظل

(١٨) جيمي بارترام، التحسين في موضوع الذين يملكون والذين لا يملكون مجلة، NATURE، المجلد ٤٥٢، العدد ٢٠ (آذار/مارس ٢٠٠٨)، الصفحة ٢٨٤ من النسخة الأصلية.

(١٩) المرجع ذاته، الصفحة ٢٨٣.

(٢٠) المرجع ذاته، الصفحة ٢٨٤. الدعوة إلى مجموعة معايير متتالية.

ظروف معينة. وتقييم هذه المسألة بالاستناد إلى الأدلة لا يعد فقط عملاً هاماً بحد ذاته، لكن الدول القادرة على بذل جهود قصوى قد تحظى بالاستجابة لمطالبات بدعاوى قانونية وأخلاقية أقوى للحصول على مساعدة دولية حيث لا تكون الموارد الوطنية متوفرة. وقد سبق استكشاف تحليل للميزانيات القائمة على الحقوق بشكل واف تماماً^(٢١). وهناك نهج كثيرة أخرى، بما في ذلك استخدام عمليات المقارنة الشاملة لعدة بلدان لنفقات الميزانيات الوطنية بشأن مختلف الحقوق لدعم الدعوة وكذلك بشأن عمليات الإبلاغ بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر الموقع الشبكي www.cesm.org). وهناك أيضاً نهج أكثر تطوراً وأكثر كثافة في البيانات تستخدم في تحليل الاقتصاد القياسي، وعمليات تحديد التكاليف، ووضع نموذج لضوابط القدرة على تحمل التكاليف^(٢٢) ويمكن تتبع نهج أخرى لتعزيز المساءلة من خلال المؤشرات القياسية المركبة التي ترمي إلى الكشف عن آراء مقارنة بشأن كفاية الجهود الحكومية في أعمال مجموعة محدودة من الحقوق الاقتصادية - الاجتماعية^(٢٣). ويمكن أن تساعد هذه الصكوك في تقييم ما إذا كانت الدول توجه الحد الأقصى من الموارد المتاحة في سبيل الأعمال التدريجي لحقوق الجميع في الحصول على المرافق الصحية والمياه.

١٧ - وتعتبر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، التي تحظى بالتأييد على أعلى المستويات أمور محورية لتبيان الرؤيا بشأن كفالة التمتع بالحقوق في الحصول على المياه والمرافق الصحية. ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى وضع خطط عمل وطنية و/أو محلية "لمعالجة مسألة عدم إمكانية الحصول على المرافق الصحية بطريقة شاملة"، وذلك "بمشاركة كاملة وحرّة ومجدية من المجتمعات المحلية في تصميم هذه الخطط وتنفيذها ورصدها"^(٢٤). ويحدد التعليق العام رقم ١٥ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتماد استراتيجية وطنية بشأن توفير مياه الشرب المأمونة كأولوية ويحدد بعض الخصائص التي يتعين أن تتوفر في هذه الاستراتيجية (انظر E/C.12/2002/11، الفقرة ٤٧) وينبغي أن تكون الخطط

(٢١) من أجل الحصول على عرض عام لتحليل الميزانيات وغير ذلك من الوسائل من أجل القيام برصد أكثر اتساقاً بالفعالية للالتزامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٢) انظر على سبيل المثال Edward Anderson و Marta Foresti، "تقييم الامتثال: التحدي بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" *Journal of Human Rights Practice*، المجلد ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

(٢٣) Lawson-Remer، و Terra وآخرون، مؤشر لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: المفهوم النظري والمنهجية، ورقة عمل (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩). انظر أيضاً: Eitan Felner، آفاق جديدة في الدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ تحويل البيانات الكمية إلى وسيلة من أجل المساءلة بشأن حقوق الإنسان، الصحيفة الدولية لحقوق الإنسان، المجلد ٩، العدد ١٠٩، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢٤) مجلس حقوق الإنسان، القرار ١٢/٨، الفقرة ٤. انظر أيضاً A/HRC/12/24، الفقرة ٨١ (ج).

الوطنية طموحة لكن واقعية، ومدججة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وفي أطر النفقات القصيرة والمتوسطة الأجل، وذلك ضمن رؤية واستراتيجية أبعد أجلا لحصول الجميع عليها. وهذه الصلات ستساعد في ضمان ألا تلاقي خطط المياه والمرافق الصحية المصير الذي لاقاه الكثير من عمليات التخطيط الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت فيها النية لكن تنقصها الفاعلية، ولكنها ستمول فعلا وتخرج إلى حيز التنفيذ.

باء - التعاون والمساعدة الدوليان

١٨ - يتوخى كل من الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان تعاوننا دوليا من أجل مساعدة البلدان التي تعاني من نقص الموارد. ويحتوي الهدف ٨ على عدد من التعهدات بشأن زيادة تطوير النظام التجاري والمالي، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وتحسين تخفيف أعباء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين الوصول إلى العقاقير الأساسية، وتشجيع نقل التكنولوجيا مع مراعاة خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولكن، لم يلق سوى قليل من الأهداف الإنمائية للألفية انتقادا متواصلا مثلما لقيه الهدف ٨. وبخلاف سائر الأهداف فإنه لا يوفر سوى أساس ضئيل للمساءلة، حيث أنه يفتقر إلى غايات محددة بتوقيتات زمنية. ويمكن لإطار حقوق الإنسان أن يُحدث فرقا في هذا الصدد.

١٩ - وبينما يقع على عاتق الدول الالتزام القانوني الأول عن أعمال حقوق الإنسان محليا، فإن جميع الدول تقع على عاتقها مسؤوليات تهيئة بيئة مواتية لأعمال حقوق الإنسان^(٢٥). وهناك عدد من الالتزامات القانونية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من بينها الحقوق في الحصول على المياه والمرافق الصحية، مما ينبغي أن تُمارس في إطار التعاون الدولي، في حدود أوصاف معينة مهمة. ويجب على الدول التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها بسبب قيود مشروعة تتعلق بقلّة الموارد أن تطلب المساعدة الدولية، حيث أن المجتمع الدولي يضطلع بالمسؤولية عن الاستجابة، سواء بصورة ثنائية أو جماعية، عن طريق تقديم المعونة المالية والمساعدة التقنية أو غير ذلك من التدابير الملائمة. وقد أدرك مجلس حقوق الإنسان الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية والمانحة في مجال التعاون

(٢٥) انظر المواد ١ و ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين ٢ (١) و ١١ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمواد ٤ و ٢٤ (٤) و ٢٧ (٤) و ٢٨ (٣) من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبمزيد من التحديد، التعليق العام رقم ١٥ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/C.12/2002/11) الفقرات ٣٠-٣٦.

والمساعدة الدوليين، وهو يشدد على ضرورة القيام بالمزيد لدعم الدول في جهودها لمعالجة نقص الوصول إلى المرافق الصحية. وحث المجلس أيضا شركاء التنمية على اعتماد نهج يستند إلى حقوق الإنسان عند تصميم البرامج الإنمائية دعما للمبادرات الوطنية المتصلة بالصرف الصحي انظر قرار المجلس ٨/١٢ (الفقرة ٦)^(٢٦). وينطبق منطق هذه التوصيات على المياه بنفس القدر.

٢٠ - ويعبر السجل الضعيف للإنجازات للغاية ٧ - جيم عن تحديد سياسي غير ملائم للأولويات من جانب المانحين والبلدان الشريكة على السواء، لا سيما في حالة المرافق الصحية. وفي حين أن المعونة المقدمة للمياه والمرافق الصحية تزيد من ناحية الأرقام المطلقة، فإن حصة قطاع المياه والمرافق الصحية ظلت تتناقص بالنسبة إلى غيرهما من القطاعات^(٢٦). وفضلا عن ذلك، فإن المعونة ليست موجهة إلى الأهداف على نحو جيد عموما؛ فإن ٤٢ في المائة فقط من المعونة المتعهد بها لهذين القطاعين فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ موجهة إلى أقل البلدان نموا أو غيرها من البلدان المنخفضة الدخل^(٢٧). وانخفضت حصة المعونة لخدمات المياه والمرافق الصحية الأساسية من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، حيث وجهت حصص أكبر كثيرا إلى نظم ضخمة، لا تصل عموما إلى أفقر شرائح السكان^(٢٨). ومما يثير الدهشة أن الثلث فقط من المعونة لقطاعي المياه والمرافق الصحية يوجه إلى المرافق الصحية، رغم الحاجة إلى جهود أكبر كثيرا في هذا المجال^(٢٩).

٢١ - وعلى خلاف الحالة في بعض القطاعات الأخرى، فلا توجد أسس لمساءلة البلدان المانحة والشريكة عن تعهداتها. ولا يزال تنسيق المعونة مشتتا وغير متسق^(٣٠). ويجب أن يُستَرد بمعايير حقوق الإنسان في تصميم سياسات المعونة والتعاون. وفضلا عن ذلك، توجد حاجة إلى تحسين تحديد الأولويات من الناحية السياسية، وفعالية المعونة، وتوجيه الأموال إلى حيث تمس الحاجة إليها. وتعد مبادرة "الصرف الصحي والمياه للجميع" شراكة دولية حديثة نسبيا تضم الحكومات الوطنية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء الذين يعملون لمواجهة هذا التحدي وتنشيط الالتزام السياسي بزيادة الحصول

(٢٦) منظمة الصحة العالمية، متاح على الموقع الشبكي "UN-Water global annual assessment of sanitation and drinking water 2010"، صفحة ٧ من النسخة الأصلية.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٣٠.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٣٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انظر الحاشية ٤ أعلاه، صفحة ٧٠.

على المياه والمرافق الصحية. وتوفر هذه المبادرة دعماً لبناء القدرات من أجل عمليات وطنية قوية، عن طريق تحسين البيانات والتحليل لاتخاذ القرارات فيما يخص قطاعي توفير المرافق الصحية والإمداد بالمياه، والمساءلة المتبادلة فيما بين وكالات المعونة والحكومات الشريكة (وفيما بين الحكومات وشعوبها) وتحسين توجيه الأموال وحشدتها. وهي تهدف إلى حشد التمويل المحفز وتوفير مساعدة تقنية محددة لأكثر البلدان خروجاً على المسار المطلوب^(٣١). ولتحقيق هذا المقصد، ستكون التزامات المانحين بدعم تنفيذ خطط عملية أمراً حاسماً الأهمية.

جيم - مواءمة الأهداف والمؤشرات مع حقوق الإنسان

٢٢ - يمكن تقرير المحتوى المعياري للحقوق في المياه والمرافق الصحية من حيث معايير التوافر (إشارة إلى المياه الكافية للاستعمال الشخصي والمزلي، أو المرافق الصحية الكافية)، والنوعية (بما في ذلك الأمان)، والمقبولية (وتشمل المقبولية الثقافية)، وإمكانية الوصول، والكلفة الميسورة انظر E/C.12/2002/11 الفقرة ٥٣ و A/HCR/K/24، الفقرات ٦٩-٨٠ ولا يتصل مفهوم الأعمال التدريجي بتحقيق الوصول الشامل إلى المياه والمرافق الصحية تدريجياً فقط، ولكنه يتصل أيضاً بتلبية هذه المعايير. ولا تكتفي حقوق الإنسان بالحد الأدنى من المعايير، مثل الحصول أساساً على المياه والمرافق الصحية، ولكنها تتطلب في نهاية المطاف تحقيق معيار أعلى يضمن مستوى معيشة ملائم.

٢٣ - والمؤشر للهدف ٧ - جيم هو نسبة السكان الذين لديهم القدرة على الوصول المستدام لمصدر مياه محسّن. ولم يحدّد التعريف بالتفصيل مصدر المياه المحسنة، ولكنه يشير أساساً إلى أنواع معينة من إمدادات المياه مثل المياه المنقولة بالأنابيب أو الآبار المحمية. وفيما يخص الصرف الصحي، يشير المؤشر إلى "النسبة المئوية من السكان القادرين على الاستفادة من المرافق العامة التي تمنع، من حيث النظافة الصحية، أي اتصال بين فضلات البشر من جهة والبشر والحيوانات والحشرات من جهة أخرى. [...] ولكي تكون هذه المرافق فعالة، يجب أن تشيد بطريقة صحيحة وأن تصان على نحو سليم"^(٣٢).

٢٤ - ففي المقام الأول، يتطلب قانون حقوق الإنسان توافر خدمات المياه والمرافق الصحية. ويجب أن تكون إمدادات المياه لكل شخص كافية للاستخدام الشخصي والمزلي.

(٣١) Sanitation and Water for All Fact Sheet، متاحة على الموقع الشبكي: www.sanitationandwaterforall.org/files/Publications%20and%20Resources/SWA_Fact_Sheet_English.pdf

(٣٢) مؤشرات، انظر الحاشية ٣ أعلاه، صفحة ٦٦. وترد الافتراضات المنهجية وعملية تقديرات تغطية برنامج الرصد المشترك في الوثيقة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف "Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation: Policies and Procedures," Version 4 (April 2004).

وفي تقرير ما هو كاف، تمضي حقوق الإنسان في نهاية المطاف إلى ما يتجاوز الحد الأدنى من الأهداف مثل ٢٠ لترا من الماء للفرد في اليوم كما أشير إليه في الإرشادات الرسمية عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية^(٣٣)، وهو ما يعتبر غير كاف لضمان الصحة والنظافة الصحية^(٣٤). ولا تشير مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية صراحة إلى توافر الخدمات، ولكنها تستخدم الوصول إلى مصدر محسّن للماء كدليل غير مباشر، بافتراض أن من المرجح أن توفر تلك المصادر كمية كافية من الماء^(٣٥). وبالنسبة إلى المرافق الصحية، يُعالج التوافر ضمناً في إطار المؤشرات حيث أن المرافق المشتركة لا تعتبر محسّنة. ولكن، من منظور حقوق الإنسان، فإن المرافق مثل تلك المشتركة مع الجيران (أي عدد قليل من الناس فحسب)، إذا كانت سهلة الوصول إليها وقريبة وآمنة ونظيفة ومعنى بها، قد تكون مقبولة.

٢٥ - ويجب ثانياً، للوفاء بمعايير حقوق الإنسان، أن يكون الماء آمناً، أي متسماً بالجودة بحيث لا يشكل ضرراً على صحة الإنسان. ويجب أن تكون مرافق الصرف الصحي آمنة للاستخدام، من ناحية النظافة الصحية ومن الناحية التقنية. ولضمان النظافة الصحية، تعد إمكانية الوصول إلى الماء لأغراض التنظيف وغسل الأيدي أمراً أساسياً. وفي حين أن الغاية ٧ - جيم تشير صراحة إلى إمكانية الوصول إلى ماء شرب آمن، فإن المؤشر لا يقيس الجودة على نحو مباشر. وهو يستند إلى الافتراض بأن من المرجح أن توفر المصادر المحسنة ماءً آمناً. ولكن، ليس الأمر كذلك دائماً. فمياه الشرب المستمدة من كثير من المصادر المحسنة تعد في الواقع غير آمنة^(٣٦) وتنطوي على عواقب ضارة بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة وكذلك الغاية ٧ - جيم. فمجرد وضع غطاء على الماء الملوّث، الذي يعد عقب ذلك بئراً محمياً، لا يخفف جميع أشكال التلوث^(٣٧). ولإدراج تقييم السلامة الفعلية لمياه الشرب ضمن تقييمات برنامج الرصد المشترك، ينبغي استكمال بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية ببيانات مستمدة من نُهج أخرى مثل الدراسات الاستقصائية الدورية لجودة المياه باستخدام طرائق فنية ميدانية. وحري ذلك بالفعل في بنغلاديش، حيث

(٣٣) مؤشرات، انظر الحاشية ٣ أعلاه، صفحة ٦٤، وهي تشير إلى WHO/UNICEF "Global Water Supply and Sanitation Assessment Report" (2000), pages 77-78.

(٣٤) Guy Howard/Jamie Bartram, Domestic Water Quantity, Service Level and Health 2003, WHO document .WHO/SDE/WSH/03.02, p. 22

(٣٥) مؤشرات، الصفحتان ٦٤-٦٥.

(٣٦) منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، انظر الحاشية ٣ أعلاه، صفحة ٣١؛ German Technical Cooperation (GTZ), MDG monitoring for urban water supply and sanitation: catching up with reality in Sub-Saharan Africa, 2007, pp. 7, 14

(٣٧) المرجع نفسه، صفحة ١٣.

أن حدوث تلوث خطير للمياه الجوفية بالزرنينج جعل من اللازم رصد جودة المياه، لأن كثيراً من مصادر المياه "المحسنة" كانت ملوثة بشدة.

٢٦ - وفيما يخص المرافق الصحية، فإن معيار السلامة وارد ضمناً في مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية في شأن تلافي ملامسة الفضلات، ولكن المؤشر لا يشير إلى الماء اللازم للنظافة الصحية الشخصية. وإضافة إلى ذلك، فإن المؤشر لا يتناول مسألة التصرف الآمن في الفضلات^(٣٨)، مما يمكن أن يكون لها بدورها آثار سلبية على جودة المياه. وحيثما لا يجري جمع الفضلات ومعالجتها والتصرف فيها بعناية كافية، فإنها قد تتسرب إلى المياه الجوفية التي تكون في كثير من الأحيان مصدراً لمياه الشرب. وبالمثل، فإن مياه الصرف الناتجة من المراحيض إذا لم تعالج قد ينتهي بها الأمر في الماء الذي تستخدمه المجتمعات القاطنة في المناطق المنخفضة^(٣٩). وفي هذه الحالات، ينتج عن تسرب مياه الصرف من مرافق الصرف الصحي "المحسنة" تلويث لمصادر المياه، التي تعتبر مع ذلك مصادر "محسنة" في إطار الأهداف الإنمائية للألفية^(٤٠).

٢٧ - وثالثاً، تستلزم حقوق الإنسان أن تكون المرافق الصحية على وجه الخصوص مقبولة ثقافياً. ويتطلب ذلك في كثير من الأحيان مرافق مخصصة لكل من الجنسين. كما ينبغي تشييد المرافق في كثير من الأحيان بطريقة تضمن الخصوصية وتحفظ الكرامة. وفيما يخص المياه، يجب أن تكون ذات لون وطعم ورائحة مقبولة. ولا يتضمن مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية هذه الجوانب.

٢٨ - ورابعاً، يجب أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي متاحة للجميع في المنزل أو بالقرب منه بصورة مستمرة. ويجب ألا تتعرض السلامة البدنية للخطر عند استخدام تلك المرافق. وقد استخدم مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الماء كدليل غير مباشر^(٤١)، بافتراض أن المصادر "المحسنة" يرجح أن تكون داخل المسكن أو على مسافة معقولة منه. ويمكن قياس سهولة إمكانية الوصول على نحو أكثر صراحة باستخدام الوقت الذي تستغرقه رحلة الذهاب والإياب متضمناً وقت الانتظار. ويمكن أن يستخدم ذلك كمقياس غير مباشر

(٣٨) UNSGAB, 'Monitoring and Reporting' progress of access to water & sanitation, p.11.

(٣٩) GTZ، انظر الحاشية ٣٦ أعلاه، صفحة ٢٦.

(٤٠) على سبيل المثال، مع أن كوستاريكا قد قاربت على تلبية الهدف الإنمائي للألفية بشأن المرافق الصحية حيث يمكن لـ ٩٨ في المائة من السكان الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة، فإن أغلبية مياه الصرف تذهب مباشرة دون معالجتها إلى الأنهار وغيرها من مجاري المياه، (A/HRC/12/24/Add.1، الفقرات ٣٧-٣٩).

(٤١) مؤشرات، انظر الحاشية ٣ أعلاه، الصفحتان ٦٤ و ٦٥.

لكمية الماء التي يأخذها الناس، حيث أن المسافة إلى مصدر الماء لها أثر على الكمية التي يمكن أخذها. وفي الواقع، فهذا مؤشر متاح من الدراسات الاستقصائية التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك، وقد وضع هذا البرنامج تقارير عنه بصورة غير منتظمة بوصفه معياراً إضافياً^(٤٢). ويرى الخبير المستقل أنه يجب القيام بذلك على نحو منهجي، ويشمل دراسة إمكانية الوصول إلى المدارس وأماكن العمل وسائر مناحي الحياة.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، فإن الإمداد المنتظم ضروري لإتاحة إمكانية الوصول المستمرة. ولا يعتبر ذلك مندرجاً في إطار المؤشرات، مما يعني أن أثر التقنين المطول أو جفاف الآبار خلال الفصل الحار لن يجري تسجيله. وللوفاء بمعايير حقوق الإنسان فيما يخص إتاحة الوصول، يجب أن تكون إمدادات المياه قابلة للتنبؤ بها، ويجب أن تمكن المستخدمين من تلبية جميع الاحتياجات طوال اليوم دون الإخلال بجودة المياه.

٣٠ - وفيما يخص المرافق الصحية، تُعالج إتاحة الوصول والأمن البدني عند استخدام المرافق معالجة ضمنية حيث أن مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية يستبعد المراحيض العامة المشتركة. وقد جرى إمعان النظر في التشييد والصيانة تحديداً، ولكن فيما عدا ذلك لم تعالج إمكانية الوصول بمزيد من التفصيل. وإضافة إلى ذلك، يجب ضمان الوصول على نحو مستدام، وهو ما نُص عليه في الهدف، ولكن المؤشرات لا تدل عليه بالضرورة. وينبغي أن لا "يتمكن الناس من الوصول" في التاريخ المستهدف فقط، ولكن فيما بعده، مما يتطلب، في جملة أمور، توفير إدارة المرافق وتمويلها.

٣١ - وخامساً وأخيراً، يجب أن تكون الخدمات ميسورة التكلفة. ويجب ألا يخل الوصول إلى المياه والمرافق الصحية بالقدرة على دفع تكاليف الاحتياجات الأساسية الأخرى التي تكفلها حقوق الإنسان، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية. وفي حين أن إعلان الألفية يشير تحديداً إلى تخفيض نسبة الأشخاص غير القادرين على الحصول على المياه المأمونة أو على تحمل تكلفتها، وذلك بمقدار النصف، (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١٩) فقد حذفت الإشارة إلى القدرة على تحمل التكلفة من الهدف ٧. ويشير ذلك إلى أن الدول، من الناحية السياسية، قد أدركت مغزى القدرة على تحمل التكلفة لضمان إمكانية الحصول الفعلي على الخدمات، ولكن لم يكن في الإمكان التعهد بذلك بسبب نقص البيانات. ويعد وضع مجموعات البيانات من هذا القبيل أمراً حاسماً الأهمية لرصد مستويات القدرة على تحمل التكلفة والتقدم المحرز في هذا الصدد. ويجب إحياء معيار القدرة على تحمل التكلفة

(٤٢) منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، انظر الحاشية ٣ أعلاه، صفحة ٢٨.

ومنحه أولوية في أنشطة الرصد الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات العالمية في المستقبل.

٣٢ - ويشير المنطق الوارد أعلاه إلى أن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تعبر عن معايير حقوق الإنسان إلى حد معين، ولكن حقوق الإنسان يمكن أن تُضفي أبعاداً مهمة على الأهداف والمؤشرات استناداً إلى الأهداف الإنمائية للألفية، مما يساعد على صقلها وتوسيع نطاقها. وعند أخذ هذه المعايير الإضافية في الحسبان، فستظهر صورة أكثر إظلاماً. وفي حين أن نطاق الفجوة غير معروف، فإن عدداً من الناس أكبر بكثير مما تشير إليه الأرقام التي تقيس إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة للماء ومرافق صحية محسنة لا يتاح لهم الوصول إلى ما يكفي من المياه وخدمات الصرف الصحي الآمنة والمقبولة والمتاحة والميسورة التكلفة. وتبين التقييمات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ذلك بالنظر صراحة في النظام والتكلفة الميسورة باعتبارهما معيارين إضافيين^(٤٣). ويبرز تقييم آخر أن الوصول إلى الماء الآمن في المناطق الحضرية يقل كثيراً في بلدان معينة عما تشير إليه الأرقام الرسمية عن إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة^(٤٤). وبالمثل، فإن دراسات تجريبية أجراها برنامج الرصد المشترك تشير إلى أن مصادر المياه المصنفة بأنها محسنة لا تفي جميعها بمعايير جودة المياه^(٤٥).

٣٣ - وتعد معايير حقوق الإنسان ضرورية لضمان كفاءة الوصول من الناحية الواقعية. وعلى سبيل المثال، فإن "الوصول" الفعلي وحده لا يكفي، حينما لا يستطيع الناس تحمل تكلفة خدمات المياه والمرافق الصحية المرتفعة الثمن. ولا يكفي وجود المراحيض حينما لا تستطيع النسوة استخدامها لأنها غير منفصلة لكل من الجنسين أو لأنها لا تكفل الخصوصية. وبهذه الطريقة، توفر معايير حقوق الإنسان مرشداً لوضع مؤشرات أكثر تحديداً وملائمة للظروف، من أجل ضمان تحقيق مقاصد التنمية البشرية واستدامتها في الممارسة.

٣٤ - ولا حاجة بنا لإعادة اختراع العجلة لكي نعالج الفجوات المذكورة أعلاه. ولا شك في أن مشاكل توافر البيانات تعد عقبة حاسمة الأهمية في الوقت الحالي. ولكن من الناحية المنهجية يوجد قدر كبير من الممارسات لنستهدي به في تحديد الأهداف والمؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة في الظروف السائدة، لمواءمة رصد الأهداف الإنمائية للألفية مع معايير حقوق الإنسان المنطبقة، وذلك بأقصى قدر ممكن من الدقة. ومن بين المبادرات العديدة

(٤٣) OHCHR, Claiming the Millennium Development Goals: A Human Rights Approach (2008), p. 39.

(٤٤) التعاون التقني الألماني، انظر الحاشية ٣٦ أعلاه، صفحة ٤.

(٤٥) منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، برنامج الرصد المشترك، انظر الحاشية ٣ أعلاه.

ذات الصلة، وضع خبراء المياه وحقوق الإنسان إطار خاص لتطوير مؤشرات الحق في المياه^(٤٦).

٣٥ - وتبدأ المسألة ببيانات موثوق بها وذات صلة وكافية. ومن الأمور الحاسمة الأهمية استكمال مصادر البيانات التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك. مجموعات بيانات إضافية تتصل تحديداً بمعايير حقوق الإنسان. ويجب أن تعكس المؤشرات معايير حقوق الإنسان وهي التوافر والأمان والمقبولية وإمكانية الوصول (وتشمل الموثوقية) والتكلفة الميسورة. وقد يُنظر إلى إنتاج مجموعات البيانات الإضافية هذه باعتبارها تكلفة بديلة كبيرة، إلى حد أنه يمكن تخصيص تلك الأموال بدلاً من ذلك لبرامج المياه والمرافق الصحية على نحو مباشر. ولكن، في رأي الخبير المستقل، فإن "الفرصة" تفوق كثيراً "التكلفة"، ليس فقط من حيث تركيز التدخلات على مواضع الاختناقات المهمة وإرشاد واضعي السياسات في قطاعي المياه والصرف الصحي، ولكن أيضاً التأثيرات المضاعفة الكبيرة للغاية التي سيضيفها ذلك بالنسبة إلى الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والتغذية وما يتصل بها من حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية.

دال - النظر إلى ما بعد المعدلات العامة: عدم التمييز

٣٦ - لعل أكثر الشواغل التي تم التعبير عنها بشأن الأهداف الإنمائية للألفية هي أنها في الظاهر قد تيسر تحقيق التقدم على مستوى التنمية البشرية الإجمالية على حساب السكان الأكثر تهميشاً وهكذا قد تتسبب في تفاقم أشكال عدم المساواة القائمة. وفي الواقع، يمكن أن يمثل بلد تماماً للأهداف المتعلقة بالحصول على المياه والمرافق الصحية دون توسيع نطاق الحصول على هذه الخدمات ليشمل أي شخص من أدنى خمس من السكان من حيث الثروة. وبينما يشير إعلان الألفية في الفقرة ٢٣ بوضوح إلى "الحصول عليها بصورة عادلة"، لم ينعكس هذا الحرص على المساواة على الأهداف الإنمائية للألفية وللأسف فإن معظم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر^(٤٧)، في الوقت الراهن، لا تراعي المبادئ المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز بالقدر الكافي. ويشار إلى أن عدم التمييز والمساواة ليسا مجرد وسيلتين

(٤٦) Centre on Housing Rights and Evictions, "Monitoring Implementation of the Right to Water: A Framework for Developing Indicators," Heinrich Böll Foundation, Global Issue Paper No. 14 (March 2005). See also HRI/MC/2008/3, 6 June 2008; Indicators Benchmarks Scoping Assessment, available at <http://ibsa.uni-mannheim.de/>

(٤٧) Sakiko Fukuda-Parr, "Are the MDGs Priority in Development Strategies and Aid Programmes? Only Few Are!" المركز الدولي لمكافحة الفقر، ورقة العمل رقم ٤٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

هامتين في سياق التنمية، وإنما هما مبدآن من مبادئ حقوق الإنسان الملزمة التي تنص عليها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. والاستراتيجيات الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية التي تقطف فقط "الثمار المتدنية التي تيسر قطافها" وهكذا قد تؤدي إلى ترسيخ أشكال عدم المساواة القائمة بل قد تعززها مما يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وعموما يتم تقييم الأهداف والمؤشرات العالمية استنادا إلى تحقيق قيم إجمالية. ورغم أن توجيه الأمم المتحدة المتعلق بالرصد يوصي بمراعاة جميع المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية للتصنيف حسب نوع الجنس وحسب الانتماء الحضري/الريفي قدر الإمكان، فإنه في الواقع العملي يجري تصنيف هذه البيانات فقط بقدر محدود للغاية. والمؤشرات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية تعد استثناء ملحوظا لهذه القاعدة^(٤٨). ولكن حتى هذه المؤشرات لا تخلو من العيوب، حيث إن التمييز في الكثير من الأحيان إداري أكثر منه فعلي ولا سيما في المناطق المتاخمة للمدن، وقد كشفت دراسات أن الاستقصاءات الوطنية تصنف العديد من الأحياء الحضرية الفقيرة على أنها مناطق ريفية^(٤٩). وفي حالات أخرى، لا يرد سكان المستوطنات العشوائية إطلاقا في الإحصاءات^(٥٠). ولهذا فإنه يمكن تصور أن الوضع في الأحياء الحضرية الفقيرة، على وجه الخصوص، أكثر قتامة مما تصوره الأرقام الرسمية^(٥١).

٣٨ - وفضلا عن ذلك، لا تدعو الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى التمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فحسب، بل وأيضا إلى تقييم التمييز على أساس الجنس والعرق (بما في ذلك الأصل الاجتماعي والقومي والإثني) والإعاقة والمعتقدات السياسية والدينية. وفيما يتعلق بالغاية ٧ - جيم على وجه التحديد، فإن الفئات التي تم تصنيفها على أنها فئات يحتمل أن تكون ضعيفة أو مهمشة تشمل النساء، والأطفال، وسكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة إلى جانب الفقراء الآخرين، والفئات البدوية والمرتحلة، واللاجئين،

(٤٨) انظر <http://unstats.un.org/unsd/mdg/Data.aspx>. تتضمن بعض المؤشرات الأخرى مطلبا صريحا للتصنيف حسب مكان الإقامة في الريف أو في المدن وحسب نوع الجنس، ولكن التوجيه الصادر عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة يفتقر إلى الاتساق.

(٤٩) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "حالة مدن العالم، ٢٠٠٦-٢٠٠٧: الأهداف الإنمائية للألفية والاستدامة الحضرية: ٣٠ سنة من تشكيل جدول أعمال المئول (٢٠٠٦)؛ والوكالة الألمانية للتعاون التقني، الحاشية ٣٦ أعلاه، صفحة ٧.

(٥٠) The challenge of slums: Global Report on Human Settlements, 2003 (منشورات مئول الأمم المتحدة، رقم المبيع 04.III.Q.1).

(٥١) الوكالة الألمانية للتعاون التقني، الحاشية ٣٦ أعلاه، صفحة ٢٢.

والمشردين، والأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية أو العرقية، والمسنين، وجماعات الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق تندر فيها المياه، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتستفيد النساء والفتيات، على وجه الخصوص، من تحسين فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية لأنهن كثيرا ما يكنّ مسؤولات عن ضمان توفير المياه، وكثيرا ما يعرضن أنفسهن أثناء ذلك لاعتداءات بدنية أو جنسية، وكذلك عندما يكنّ مجبرات على التغوط في العراء. ويساعد إطار حقوق الإنسان على كفالة عدم غض الطرف عن أكثر الفئات حرمانا وطميشا في المساعي من أجل تحقيق التقدم الإجمالي.

٣٩ - وفي ما يتعلق برصد الأهداف الإنمائية للألفية، ما هو المدى المعقول للتوقعات المتعلقة بتصنيف البيانات؟ ويشار إلى أن لدى بعض البلدان إمكانيات إحصائية وتحليلية أكبر بكثير من غيرها. وتزداد حدة المشاكل المتعلقة بالبيانات خاصة في ما يتعلق بالأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية، والمشردين داخليا، وبعض الأقليات الإثنية والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة الذين قد لا تغطيهم التعدادات الوطنية والسجلات الإدارية واستقصاءات الأسر المعيشية تغطية كافية. ولهذا، هنالك برنامج طموح لبناء القدرات في مجال الإمكانيات الإحصائية والتحليلية الوطنية، وبدون هذه الإمكانيات لا يمكن توقع توزيع آثار الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان وشدتها ولا يمكن التخطيط لها.

٤٠ - ومن المؤسف استمرار حالات الاستبعاد والحرمان والتمييز المنهجي في ما يتعلق بالحصول على المياه والمرافق الصحية وذلك حتى في العديد من البلدان التي تسير حاليا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في العديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة. والتّهج المتبع في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية (المطبّق حصريا تقريبا في البلدان النامية) يتجاهل المشاكل المتصلة باستمرار جيوب الفقر والتميش في البلدان الأكثر ثراء نسبيا. خاصة وأن التخفيض بنسبة ٥٠ في المائة لا يعتبر طموحا بما فيه الكفاية في العديد من السياقات. وفي البلدان التي تتاح فيها تغطية شاملة تقريبا، ينبغي وضع أهداف محددة للوصول إلى الفئات التي لا تستطيع الحصول على المياه والمرافق الصحية بسبب التمييز والاستبعاد. وفي هذا الصدد، لا بد من ترجمة الأهداف العالمية إلى أهداف وطنية ودون وطنية وتكييفها مع السياقات المعنية، نظرا لأن أشكال عدم المساواة الإقليمية أو العرقية أو التفاوت في الدخل غالبا ما تكون الدافع وراء هذا الاستبعاد.

٤١ - وقد قطع عدد من البلدان خطوات هائلة في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، استحدثت حكومة إكوادور ما مجموعه ٩٦ مؤشرا على الصعيد الوطني والمحلي تساعد على الكشف عن أشكال التمييز ضد المرأة والشعوب الأصلية والمتحدرين من أصل أفريقي^(٥٢). ويتضمن عدد من التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تحليلات عن وضع الشعوب الأصلية أو الأقليات في إطار الغاية المتعلقة بالمياه (انظر A/HRC/4/9/Add.1، الفقرة ٦٥). وقامت بعض البلدان أيضا بتصنيف البيانات حسب المناطق؛ مثل تايلند عبر إضافة غايات محددة للمناطق المحرومة، وكذلك كينيا التي اشترطت تحسين إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي بنسبة ١٠ في المائة سنويا في جميع المناطق^(٥٣).

٤٢ - وسيكون تعزيز التكامل بين رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد حقوق الإنسان عنصرا حاسما لضمان عدم تركيز الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية تلقائيا على الفئات السكانية المستفيدة من الخدمات أكثر من غيرها والتي تنحاز البيانات المتعلقة بأسرها المعيشية بسهولة أكبر (على عكس المستوطنات العشوائية مثلا)، وهكذا يجتنب أن ترسخ هذه الاستراتيجيات أشكال التفاوت القائمة. وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الرامية لتحقيق هدف الوصول إلى المياه والمرافق الصحية أنشطة محددة الهدف لمساعدة أكثر الأشخاص حرمانا والذين يصعب الوصول إليهم بحيث تمثل نقطة انطلاق نحو توفير الخدمات الشاملة.

٤٣ - وهناك العديد من الوسائل المفيدة والقابلة للبقاء لإدراج عدم التمييز والمساواة أو التدابير المتعلقة بالتوزيع في عمليات الرصد. فأولا، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتصنيف البيانات بحيث لا يقتصر التصنيف على الإشارة إلى المناطق الريفية والحضرية ويشمل أيضا الإشارة إلى أعلى وأدنى خمس من السكان من حيث الثروة. وينبغي إيلاء الأولوية إلى التصنيف وفقا لنوع الجنس على الصعيد العالمي نظرا للتحديات الخاصة ومواطن الضعف وأشكال التمييز التي تواجهها النساء والفتيات. وإضافة إلى هذه الأنواع من التصنيف الملائمة في جميع البلدان، يجب إتباع نهج يتواءم مع مختلف السياقات عند تصنيف البيانات. ويجب على الدول تحديد الفئات التي تواجه التمييز (وخاصة على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر) وعليها رصد التقدم المحرز، على وجه التحديد، في صفوف هذه المجموعات لتكون قادرة على التصدي للاستبعاد المنهجي.

(٥٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحاشية ٤٣ أعلاه، صفحة ١٠.

(٥٣) Malcolm Langford, "Taking Rights Seriously: Six Ways to Fix the MDGs" (2009), p. 3.

هاء - المشاركة والتمكين

٤٤ - مثل عدم المشاركة بالقدر الكافي سمة مثيرة للحنين للكثير من العمليات الوطنية الهادفة للتخطيط للحد من الفقر سواء كانت قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية أم لا^(٥٤). واقتصرت المشاركة في بعض الأحيان على إشراك مجموعات من المستخدمين في توفير المياه والمرافق الصحية^(٥٥)، أو هيمنت عليها بعض المنظمات غير الحكومية الراسخة. وقد تخفف مقارنة ضيقة ورمزية وتكنوقراطية للمشاركة من العبء الملحق على عاتق الدول على المدى القصير، ولكنه لن يكون كافياً، إلا في حالات نادرة، إن تم ذلك، لتمكين الناس فعلياً في مجال عمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

٤٥ - تتمثل إحدى السمات المميزة لإطار حقوق الإنسان في قدرته الكامنة على تمكين الناس من التصدي لأشكال عدم المساواة القائمة وتغيير موازين القوى لإحداث تغييرات حقيقية ودائمة لفائدة الفئات الأكثر تهميشاً بصفة خاصة إلى جانب تعزيز المساءلة. وتفرض معايير حقوق الإنسان المشاركة في صياغة السياسات العامة وخطط التنمية وإضفاء طابع مؤسسي على العمليات الديمقراطية. ولكل الناس الحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات التي قد تؤثر على حقوقهم، وتؤكد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٥ أنه ينبغي توفير معلومات بشأن المياه والمرافق الصحية والبيئة بشكل تام ومنصف للجميع (E/C.12/2002/11، الفقرات ١٢ (٤) و ٤٨ و ٥٥).

٤٦ - ومن أجل إعطاء المعنى الكامل "للمشاركة" وتجسيدها على المستوى العملي، من الضروري أن تتجاوز الدول نطاق العمليات المخصصة والعمليات القائمة على المشاركة على مستوى المشاريع وأن تسعى إلى تشجيع نشأة ثقافة ملائمة للمشاركة والشفافية أكثر رسوخاً واستدامة. وينبغي أن تكون المشاركة الفعالة والهادفة في صميم المؤسسات الديمقراطية والثقافة السياسية. وحقوق الإنسان هي، بالطبع، غايات في حد ذاتها؛ إلا أن الدراسات برهنت أيضاً على الأهمية الحيوية للشفافية وحرية الإعلام في الحد من الفساد على مستوى تقديم الخدمات الأساسية^(٥٦).

(٥٤) Sakiko Fukuda-Parr Programmes? Only Few Are!، الحاشية ٤٧ أعلاه، صفحة ١٤.

(٥٥) مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، الحاشية ١٧ أعلاه، صفحة ٦.

(٥٦) Daniel Kaufmann, "Human Rights and Governance: The Empirical Challenge", in Human Rights and Development: Towards Mutual Reinforcement (Philip Alston & Mary Robinson eds. Oxford, Oxford University Press, 2005).

٤٧ - وهناك العديد من الحواجز المعروفة التي تحول دون ترسيخ الممارسات القائمة على المشاركة، ولا سيما بالنسبة للأفراد والفئات الأشد فقرا والأكثر استبعادا. ولا تحول الضمانات "الديمقراطية" الرسمية والانتخابات الحرة الدورية في حد ذاتها دون سيطرة فئات النخبة على المؤسسات الحاكمة وعلى عمليات صنع القرار. ومواعيد تنفيذ الميزانية والبرامج والوعود الانتخابية، وحواجز الإنفاق كثيرا ما تتجاهل متطلبات المشاركة الهادفة في الممارسة العملية. ويجب إجراء تحليل للأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للاستبعاد في إطار أي جهد جاد يهدف لتعزيز العمليات القائمة على المشاركة الفعلية، بما في ذلك التركيز على مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والقيود اللغوية والحواجز الثقافية والعقبات المادية.

٤٨ - وأحرزت بعض البلدان تقدما كبيرا نحو توخّي المشاركة في قطاعي المياه والمرافق الصحية على الصعيد الوطني. وعلى سبيل المثال، تهدف السياسة الوطنية للمياه في غانا لعام ٢٠٠٧ إلى ضمان مشاركة أدنى مستوى مناسب من المجتمع في المسائل المتصلة بالمياه وتدعو إلى الإسراع في تمثيل المرأة على جميع المستويات وفي جميع المجالات المتصلة بإدارة المياه. أما الإطار التشريعي والسياسي لجنوب أفريقيا فهو يركز بشكل واضح على حقوق الإنسان المتصلة بالاستفادة من المياه والمرافق الصحية التي يضمنها الدستور، وقد أصدرت إدارة شؤون المياه والغابات إرشادات عامة لعامة الناس بشأن المشاركة لتستخدمها السلطات المعنية بخدمات المياه لضمان مشاركة كافية في تقديم الخدمات^(٥٧). ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي يكمن في تنفيذ القوانين والسياسات بشكل أكمل على أرض الواقع.

واو - النهج المشتركة بين القطاعات ومعالجة الأسباب الجذرية

٤٩ - من السمات المميزة لحقوق الإنسان طبيعتها غير القابلة للتجزئة والمتداخلة والمتراصة^(٥٨). فحقوق الإنسان في المياه والمرافق الصحية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق في الصحة والإسكان والتعليم والمشاركة السياسية وغيرها (E/C.12/2002/11، الفقرة ٣، و A/HRC/12/24)، فضلا عن الحق في الحياة وحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الحالات القصوى^(٥٩).

(٥٧) هذه التجارب وغيرها موثقة في مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، انظر الحاشية ١٧ أعلاه.

(٥٨) إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث، الفقرة ٥).

(٥٩) انظر A/56/44، الفقرة ١٥، الفقرتان ١٨١ و ١٨٣.

٥٠ - وعدم الحصول على المياه والمرافق الصحية ليس مجرد مسألة ندرة في التكنولوجيا والموارد المالية والهياكل الأساسية. إنما هو مسألة تحديد الأولويات، وهو نتاج علاقات القوة في المجتمع ومشكلة فقر وتفاوتات متجذرة. ومن أجل زيادة فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية لا بد من معالجة هذه الأسباب الكامنة. فقد كشفت التحليلات القائمة على الحقوق في قطاعي المياه أو المرافق الصحية، على سبيل المثال، أن غياب الحيازة الآمنة للأراضي هي من العقبات الرئيسية^(٦٠)، لا سيما في الأحياء الفقيرة في المدن. ويسعى الهدف ٧ - دال إلى أن يُدخل، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسينات على حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة. ويُبرز التاريخ المستهدف (خمس سنوات بعد موعد إنجاز الأهداف الأخرى) وحجم التقدم المتوخى (عُشر عدد سكان الأحياء الفقيرة تقريبا البالغ بليون ساكن) يبرز مستوى الطموح المنخفض الذي يجسده هذا الهدف^(٦١). والمؤشرات المستخدمة كأداة لقياس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف لا تتطرق إلى ضمان الحيازة باعتبارها عنصرا حاسما في تحسين ظروف المعيشة^(٦٢)، وواحدا من المكونات الرئيسية للحق في السكن^(٦٣). فإذا ما عُولجت هذه المسائل الأساسية وحُدد مستوى أعلى للهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة، فإن ذلك سيُسهم بشكل كبير في إحراز تقدم نحو تعميم الحصول على المياه والمرافق الصحية.

٥١ - إن مبدأي الترابط بين حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة يمنحان مبررا قويا لأن تكون جهود التصدي للمشاكل المتصلة بالحصول على المياه والمرافق الصحية جهودا تعاونية ومشاركة بين القطاعات. فإطار حقوق الإنسان يقتضي أن تخطط الدول بمرور الوقت لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعميم الحصول على المياه والمرافق الصحية. ويثير هذا الأمر احتمال القيام بتنازلات صعبة على المدى القصير، نظرا للارتفاع النسبي في تكاليف وحدة تقديم الخدمات إلى الفئات "التي يتعذر الوصول إليها أكثر من غيرها". ومع ذلك، لا ينبغي أن تُتخذ هذه القرارات في معزل عن غيرها، بل من شأن إجراء تحليل للأوضاع قائم على الحقوق ومتسم بالصرامة والاستنارة أن يكشف الروابط القطاعية الحرجة اللازمة لاتخاذ إجراءات تعاونية فعالة وللتقدم باستمرار نحو تعميم خدمات المياه والمرافق الصحية. وأيا كانت الصعوبات المالية وغيرها من الصعوبات في الوصول إلى الفئات المستبعدة أكثر من

(٦٠) مركز حقوق السكن وحالات الإخلاء، الصفحة ٥.

(٦١) مفوضية حقوق الإنسان، الحاشية ٤٣ أعلاه، صفحة ٤٠.

(٦٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحاشية ٤٣ أعلاه، صفحة ٤٠.

(٦٣) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٤، (E/1992/23، المرفق الثالث)، الفقرة ٨.

غيرها، فإنه لا بد على الأقل أن يكون هناك تخطيط فوري بهذا الشأن عبر اتخاذ خطوات "ملموسة تتسم بوضوح الأهداف وبالفعالية".

٥٢ - ويمكن توقع أن تحتل سياسات الحماية الاجتماعية مكانة بارزة في إجراء تحليل مشترك بين القطاعات وقوائم على الحقوق لقطاعي المياه والمرافق الصحية. فقد كانت هناك دعوات ملحة من أجل "حدود دنيا للحماية الاجتماعية"، والكثير من حالات التنفيذ الناجح التي أنتجت تأثيرات تبعث على الإعجاب في مجال الحد من الفقر^(٦٤). ولئن كانت أولويات السياسة الاجتماعية محددة بالطبع بحسب البلدان، فإن مفهوم "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" يشمل المياه والمرافق الصحية التي تدخل في نطاق "الخدمات الأساسية"، بالإضافة إلى مجموعة من التحويلات الاجتماعية لتوفير حد أدنى من ضمان الدخل وأسباب المعيشة ولإيجاد السبل الكفيلة بمواصلة إتاحة الخدمات الأساسية لأشد الناس فقرا^(٦٥). بيد أنه على المستوى العملي، يبدو في كثير من الأحيان أن هذه المجموعات من الحدود الدنيا لم تمنح الأولوية للمياه أو المرافق الصحية باعتبارهما منفصلين عن الأهداف المرسومة في مجال الرعاية الصحية الأساسية والتغذية والتعليم وضمان الدخل. فالأهمية الأساسية للمياه والمرافق الصحية باعتبارهما حقاً أساسياً، واللازمين أيضاً لبلوغ الأهداف المتصلة بالصحة والغذاء والتعليم والأهداف الإنمائية الأخرى للألفية وما يتصل بها من حقوق الإنسان، تتيح مبرراً قوياً لزيادة الاهتمام بأولوية المياه والمرافق الصحية. ومثل هذا التحليل المتكامل والمشارك بين القطاعات في إطار أوسع للحماية الاجتماعية يوفر وسيلة مقنعة وربما هامة للتصدي لمعوقات القدرة على تحمل التكاليف.

زاي - تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي

٥٣ - تُساعد الأهداف الإنمائية للألفية على تعزيز المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي من خلال الرصد والإبلاغ وفق الأهداف المتفق عليها دولياً وكذلك الأهداف المرسومة وطنياً. فهي تعتمد على نطاق واسع على الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية المتاحة على نطاق واسع من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق عدد من الأهداف الواقعية والقابلة للقياس الكمي. وهي تستطيع، في هذا الصدد، أن تُوفر عنصراً مكملاً قيماً للأدوات والتقنيات التقليدية في مجال رصد حقوق الإنسان، بما يُقحم بيانات التنمية البشرية وأساليب التقييم

(٦٤) مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في عمل منظومة الأمم المتحدة"، (CEB/2009/HLCP-XVII/CRP.1 و Add.1).

(٦٥) مكتب العمل الدولي ومنظمة الصحة العالمية: "The Social Protection Floor, A joint Crisis Initiative of the UN Chief Executives Board for Co-ordination on the Social Protection Floor", (Geneva, October 2009), p. 2

الكمي في رصد حقوق الإنسان ويساعد بالتالي على إعطاء صورة أكثر اكتمالا للتقدم الذي تحرزه البلدان - بالأرقام المطلقة والنسبية - على طريق أعمال بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

٥٤ - ومع ذلك، تُشكل الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان شروطا مسبقة لبلوغ الأهداف، حيث توفر هذه الالتزامات مجموعة أوسع من المعايير والآليات التكميلية بشأن المسألة. والمؤسسات وهيئات الخبراء المعنية برصد حقوق الإنسان تضيف أبعادا إضافية هامة بشأن المسألة على عمليات الرصد والإبلاغ. وهي تشمل المحاكم، ومؤسسات حقوق الإنسان ونظم العدالة غير الرسمية الوطنية، فضلا عن الآليات الدولية بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة. وكما أكد آنفا، فإن انطباق استحقاقات حقوق الإنسان على جميع الناس في كل مكان - في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة - يسد فراغا كبيرا داخل إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تلتزم الدول بوضع آليات تتيح سبل انتصاف تتسم باليسر وقلة التكاليف وحسن التوقيت والفعالية في التصدي لأي انتهاكات للحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. فهذه المتطلبات تبعث بفكرة مختلفة عن المسألة نوعيا عن تلك الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومحكمة الرأي العام هي التي تحدد إلى حد بعيد، وعلى أساس محتوى عمليات الإبلاغ الدورية عن الأهداف، تبعات عدم تحقيقها وحوافز تحسين الأداء. وهذا أمر لا ينبغي الاستهانة به فالنتائج الضعيفة نسبيا التي تحققها البلدان ذات مؤسسات الحكم الديمقراطي والمستجيبة ووسائل الإعلام الحرة والمتعددة - لا سيما عند مقارنتها ببلدان لديها نفس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - قد توفر حافزا مرغوبا فيه لتحسين الأداء. ولكن معايير وهيئات رصد حقوق الإنسان تذهب أبعد من ذلك لتقييم مدى الامتثال للالتزامات القانونية محددة بشأن أعمال حقوق الإنسان، فضلا عن تعيين المسؤوليات عن الانتهاكات، بما في ذلك ما يتعلق بالتمييز والإقصاء والتراجع غير المبرر عن الالتزامات.

٥٦ - وآليات المسألة الوطنية هي بطبيعة الحال الأكثر اطلاعا على احتياجات أفقر المجتمعات المحلية، رغم كونها في بعض البلدان والسياقات قد لا تكون هي المؤسسات الأكثر استجابة. ودور القضاء ودعاوى المصلحة العامة يستحق تسليط الضوء عليه لأن المحاكم في جميع أنحاء العالم ما فتئت تنظر بفعالية في المطالبات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن ربط دعاوى المصلحة العامة بالاستراتيجيات الإنمائية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا مؤخرا

تنفيذ مشروع معنون ”ربط الأهداف الإنمائية للألفية بحقوق الإنسان“ وهو يشتمل على إنتاج مجموعة أدوات لمجالس المدن. والهدف هو توفير التوجيه بشأن المطالبة بالحقوق ورصد التقدم في إنجاز الأهداف على المستوى المحلي. واستكشف المشروع ما لدعاوى المصلحة العامة في المحاكم الإدارية من إمكانيات لتصحيح انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بعدم كفاية التقدم المحرز، أو بالتراجع الذي يمكن تجنبه، أو بالتمييز فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٦٦).

٥٧ - وإنفاذ المطالبات بحقوق الإنسان قد تكون له آثار وقائية وكذلك آثار زجرية أو تصحيحية، وهو قد يمارس، عبر مجموعة من قنوات الإفادة بالرأي، تأثيراً دائماً في الإصلاح التشريعي وتقرير السياسات. فقد خلصت الأبحاث التجريبية الأخيرة في إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ونيجيريا والهند إلى أن ”إضفاء السمة القانونية على المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد يكون قد أتاح بالفعل تجنب عشرات الآلاف من حالات الوفاة في البلدان التي جرت دراستها أعلاه وحسن على الأرجح حياة الملايين من الناس الآخرين“^(٦٧). ورفع الدعاوى بالطبع له قيوده ومخاطره، ونحن ما نزال نتعرف على الشروط المسبقة للمطالبات الفعالة في أي سياق من السياقات^(٦٨). ومع ذلك، ينبغي إعطاء دور الأحكام الصادرة بشأن حقوق الإنسان مجالا أكثر وضوحاً وأهمية في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المساءلة.

٥٨ - وينبغي النظر إلى الآليات الوطنية في سياق تفاعلاتها مع الهيئات والصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، من المرجح أن يولد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٣، المرفق) ثروة من السوابق القضائية التي بدورها ستعزز الفصل في المطالبات على المستويين الوطني والإقليمي، وستؤثر في الأحكام القضائية وشبه القضائية.

(٦٦) انظر: Malcolm Langford, “Human Rights and MDGs in Practice: A Review of Country Strategies and Reporting” (2008), p. 30.

(٦٧) انظر: Daniel Brinks & Varun Gauri, “A New Policy Landscape: Legalizing Social and Economic Rights in the Developing World”, in *COURTING SOCIAL JUSTICE: JUDICIAL ENFORCEMENT OF SOCIAL AND ECONOMIC RIGHTS IN THE DEVELOPING WORLD* (Varun Gauri & Daniel Brinks eds., Cambridge; Cambridge University Press, 2008).

(٦٨) انظر: *SOCIAL RIGHTS JURISPRUDENCE: EMERGING TRENDS IN INTERNATIONAL AND COMPARATIVE LAW* (Malcolm Langford ed. Cambridge University Press, 2009); and Gauri & Brinks eds., الحاشية ٦٧ أعلاه.

٥٩ - وبخلاف الآليات القضائية وشبه القضائية، هناك مجموعة واسعة من الآليات والعمليات الإدارية والسياسية والاجتماعية لتعزيز المساواة وحوافز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولإعمال حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور استعراضات الإنفاق العام، وعمليات مراجعة الحسابات الاجتماعية القائمة على المشاركة، وبطاقات التقييم المجتمعية، وتقييمات أثر السياسات العامة، ومبادرات الشفافية في الميزانية، ومبادرات "التمكين القانوني". وهناك العديد من المؤسسات التي لها أدوار تقوم بها، وهي تشمل لجان الاستعراض، وآليات الرقابة البرلمانية والوكالات التنفيذية والإدارية، والوزارات التنفيذية، ومكاتب مراجعة الحسابات الوطنية، والهيئات الحكومية المحلية. ويمكن للهيئات التنظيمية المعنية بالمياه والمرافق الصحية، على وجه الخصوص، أن تؤدي دورا هاما عند منحها القدرة على رصد وإنفاذ معايير الخدمات والتعريفات واللوائح. بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان (انظر A/HRC/15/3، الفقرة ٥٢). وأمناء المظالم، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمو المجتمع المحلي، وجماعات القانون البديل يستطيعون أيضا أن يساهموا على قدم المساواة في تعزيز المساواة.

٦٠ - وضمن الآليات المناسبة الكثيرة الأخرى، ينبغي لتقييمات الأثر المترتب في حقوق الإنسان أن تتم بقدر أكبر من المنهجية في جميع مجالات تقرير السياسة العامة، وذلك قبل التنفيذ وخلالها وبعده. ورغم أنه لا يوجد قالب لهذه التقييمات، فإن العناصر الأساسية ينبغي أن تشمل على: (أ) جعل حقوق الإنسان في المياه والمرافق الصحية بمثابة الموضوع الصريح للتقييم؛ (ب) تحديد مؤشرات التقييم التي تتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان؛ (ج) التركيز على الفئات المستبعدة والمهمشة أكثر من غيرها وعلى الجهات المسؤولة؛ (د) السعي إلى ضمان أن يُسهم التقييم، قدر الإمكان، في بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين؛ (هـ) ضمان أن تحترم عملية إنجاز التقييم مبادئ حقوق الإنسان مثل المشاركة وعدم التمييز والشفافية والمساواة؛ (و) السعي إلى إشراك آليات حقوق الإنسان^(٦٩).

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - قامت الأهداف الإنمائية للألفية بدور قيم في حشد الدعم الدولي لعدد معين من الأهداف القابلة للرصد في مجال الحد من الفقر، ومنها ما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية.

(٦٩) انظر: Simon Walker, *The Future of Human Rights Impact Assessments of Trade Agreements* (Intersentia, 2009).

فالأهداف ذات الصلة بالمياه والمرافق الصحية هي مقاصد حيوية في مجال التنمية البشرية، ولا غنى عنها أيضا في بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

٦٢ - ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، هناك احتمال في أن يُنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية وإلى حقوق الإنسان على أنهما في اتساق وتعاقد. إذ يمكن لغايات الأهداف، بعد وضعها في سياقها اللازم، أن تُقدم معايير مناسبة لرصد مجموعة فرعية هامة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن إمكانات التآزر البناء لم تتجسد عمليا لتصل إلى أي حد كبير. فإلى الآن لم تستأثر لا المياه ولا المرافق الصحية، على وجه الخصوص، بالأولوية المبررة بشكل موضوعي التي تتيح تكثيف واستدامة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية وثيقة الصلة. وقد أبرز هذا التقرير عدة مجالات يمكن في إطارها إدراج حقوق الإنسان في المياه والمرافق الصحية ضمن العمليات الوطنية لرصد وتخطيط الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك ضمن العمليات العالمية لتحديد الأهداف ورسم الغايات، وذلك من أجل معالجة بعض أوجه القصور وتعزيز اتساق السياسات والقوانين على حد سواء.

٦٣ - وتمشيا مع هذه الاستنتاجات، توصي الخبرة المستقلة بما يلي:

(أ) الدول مدعوة إلى مواءمة الأهداف الإنمائية للألفية وتكييفها وتحديد سياقها على المستوى الوطني بشكل يضمن احترام حقوق الإنسان وذلك على أساس تقييم موضوعي للأولويات الوطنية والقيود المفروضة على الموارد. ويجب على الدول أن تتخذ تدابير مدروسة وملموسة وموجهة نحو أهدافها من أجل الأعمال التدريجي للحق في المياه والمرافق الصحية وبلوغ الأهداف الإنمائية ذات الصلة وذلك بأقصى ما يمكن من السرعة والفعالية. وفي نهاية المطاف، يجب عليها أن تسعى إلى بلوغ هدف تعميم حصول الجميع على هذه الخدمات تماشيا مع معايير حقوق الإنسان؛

(ب) يجب أن تكون لدى الدول رؤية لكيفية الأعمال الكامل للحقوق في المياه والمرافق الصحية للجميع، ووضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ هذه الرؤية. وينبغي إقرار هذه الاستراتيجيات والخطط على أعلى المستويات السياسية ودمجها ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وأطر النفقات الوطنية لضمان قابليتها للتنفيذ والاستدامة والشمول؛

(ج) يجب أن تُدرج المرافق الصحية والمياه على قائمة الأولويات بإعطاء هذين القطاعين أولوية سياسية أكبر، بحيث يتجسد ذلك في مخصصات ميزانيات الدول والتزامات المانحين؛

(د) على الدول أن تقضي على التمييز والتفاوتات والإقصاء المنهجي. وعليها أن تكشف عن الأسباب الهيكلية وذلك بجملة أمور منها وضع بيانات مصنفة عن الحصول على المياه والمرافق الصحية بغية استهداف الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً؛

(هـ) يجب تصميم التعاون والمساعدة الإنمائيين وتنفيذهما وفق معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها الحق في المياه والمرافق الصحية والتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بعدم التمييز، وذلك بجملة من الأمور منها ضمان وجود التدابير الملائمة والفعالة لتحديد ومعالجة أي آثار سلبية على حقوق الإنسان؛

(و) المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه والمرافق الصحية يجب أن توجه نحو أهدافها بشكل أفضل لكي تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها، ويشمل ذلك من هم في أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى وكذلك المجتمعات المحلية والفئات السكانية الأكثر تهميشاً في البلدان الأخرى. وبما أن الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة يميلون عادة إلى الاستفادة من المنظومات الأساسية، فإنه ينبغي منحهم الأولوية. ويجب أيضاً منح الأولوية في توجيه المعونة إلى المرافق الصحية لأنها لا تزال تعاني من نقص التمويل وهي متخلفة في مسارها عن الهدف المتعلق بالمياه؛

(ز) يجب الاسترشاد في صياغة أهداف ومقاصد ومؤشرات عالمية جديدة أو منقحة وتكييفها على المستوى الوطني بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المضمون المعيارى للحقوق في المياه وفي المرافق الصحية، وكذلك لعدم التمييز والمشاركة والمساءلة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تعكس المؤشرات المستقبلية معايير التوافر والسلامة والمقبولية وسهولة الوصول (بما في ذلك الموثوقية) والقدرة على تحمل التكاليف وفقاً لمعايير حقوق الإنسان؛

(ح) جمع البيانات على المستوى العالمي والرصد على أساس حقوق الإنسان يجب أن يقوم بتصنيف التقدم وفق مختلف أسباب التمييز. ويجب لهذا الغرض منح الأولوية للمؤشرات التوزيع وفق نوع الجنس وامتلاك الثروة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى نهج تصنيفي محدد حسب السياق. ويجب أن تحدد الدول من يواجه التمييز من الجماعات والأفراد الخاضعين لولايتها، وأن ترصد على وجه التحديد التقدم المحرز في تحسين فرص حصولهم على خدمات المرافق الصحية والمياه؛

(ط) برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والمرافق الصحية ينبغي أن يكون بمثابة محفل لإجراء مناقشات عالمية تسهل صياغة الجيل التالي من الأهداف العالمية المحتملة في مجال توفير خدمات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، وما يتعلق بذلك من

المؤشرات والآليات المناسبة لجمع البيانات. فهو سيكون في وضع جيد يؤهله لتجميع الخبرات عن مدى قابلية المؤشرات الإضافية للقياس، ولإجراء البحوث في هذه المسائل عند الحاجة، ولنشر الخبرات. وهو سيحتاج، في تأدية هذه المهمة، إلى الموارد الكافية؛

(ي) التعميم شبه التام لخدمات المياه والمرافق الصحية لا ينبغي أن يكون سببا للرضا عن النفس، ويجب ألا تغفل الدول عن جيوب الفقر المستعصية، بل يجب أن تواصل التركيز على التصدي للتمييز والتهميش المنهجين؛

(ك) يجب أن تعزز الدول والجهات الفاعلة ذات الصلة العمليات القائمة على المشاركة الحقيقية وتمكين الناس من المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرارات، بما في ذلك قرارات استخدام المساعدة الإنمائية في جملة أمور منها التغلب على العراقيل التي تشمل المستويات المتدنية للإلمام بالقراءة والكتابة، وقيود اللغة، والحواجز الثقافية والعقبات المادية. ولكي تتحقق المشاركة الفعالة يجب ضمان الشفافية الكاملة. ويجب أن تُتاح للجميع الفرص الكاملة والمتساوية في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والخطط ذات الصلة، والسياسات والبرامج بما في ذلك استخدام المساعدة الإنمائية؛

(ل) على الدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تتناول مسألة المياه والمرافق الصحية على نحو شامل، ويتضمن ذلك معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الحصول على هذه الخدمات. ولذلك تكتسي النهج المشتركة بين القطاعات أهمية حاسمة، ومنها نهج دمج خدمات المرافق الصحية والمياه في مبادرات الحماية الاجتماعية؛

(م) على الدول أن تضع آليات للمساءلة تتسم باليسر وقلة التكاليف وحسن التوقيت والفعالية. والآليات القضائية وآليات المساءلة يجب أن تتاح للجميع من أجل تعزيز المساءلة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقييمات الأثر المترتب في حقوق الإنسان يجب أن تُنجز بشكل أكثر انتظاما؛

(ن) الدول مدعوة بالأخص إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.